

.

...

éççi

éè

ø

ç éèè

èððè

ø

ç

· éççi

ø

ø

ø

:

البنك المركزي المصري

قطاع الرقابة والإشراف

أسس تقييم الجدارة الائتمانية للعملاء
وتكوين المخصصات

أسس تقييم الجدارة الائتمانية للعملاء وتكوين المخصصات

رقم الصفحة

أولاً: إدارة المخاطر الائتمانية وأسس تقييم الجدارة الائتمانية

وتكوين المخصصات للمؤسسات

- ١ - إدارة المخاطر الائتمانية .
- ٣ - أسس التصنيف .
- ٤ - فئات الجدارة الائتمانية والمخصص الواجب التكوين .
- ١٣ - المعالجة المحاسبية للعوائد على القروض غير المنتظمة .
- ١٣ - ضمانات يُعتد بها لدى تكوين المخصص .
- ١٥ - القواعد المنظمة لتحديد القيمة العادلة للضمانات العقارية والتجارية .
- ١٦ - القواعد العامة لتكوين المخصص .

ثانياً: إدارة المخاطر الائتمانية وأسس تصنيف القروض لأغراض استهلاكية،

والقروض العقارية للإسكان الشخصي

- ١٦ - ١ - التعريف .
- ١٧ - ٢ - إدارة المخاطر الائتمانية .
- ١٨ - ٣ - فئات التصنيف والمخصص الواجب التكوين ، وموقف الضمانات العقارية .
- ٤ - ٤ - المعالجة المحاسبية للعوائد على القروض غير المنتظمة ، والقواعد العامة لتكوين المخصص .
- ١٩

ثالثاً: إدارة المخاطر الائتمانية وأسس تصنيف القروض الصغيرة للأنشطة الاقتصادية

- ١٩ - ١ - التعريف .
- ١٩ - ٢ - إدارة المخاطر الائتمانية .
- ٢٠ - ٣ - فئات التصنيف والمخصص الواجب التكوين .
- ٢٠ - ٤ - المعالجة المحاسبية للعوائد على القروض غير المنتظمة ، والضمانات التي يُعتد بها لدى تكوين المخصص ، والقواعد العامة لتكوين المخصص .

أسس تقييم الجدارة الائتمانية للعملاء

وتكوين المخصصات

تُتبع أسس تقييم الجدارة الائتمانية عند منح الائتمان أو زيادته أو تجديده وعند تكوين المخصصات وذلك لكل من القروض - شاملة أرصدة الحسابات الجارية المدينة - والالتزامات العرضية والارتباطات[×] للمؤسسات ، والقروض لأغراض استهلاكية والقروض العقارية للإسكان الشخصي والقروض الصغيرة للأنشطة الاقتصادية ، وذلك على التفصيل الوارد فيما بعد .

أولاً: إدارة المخاطر الائتمانية وأسس تقييم الجدارة الائتمانية للمؤسسات

1- إدارة المخاطر الائتمانية :

يراعى ما يلي :

أ- وجود سياسة ائتمانية معتمدة من مجلس إدارة البنك تُنشر على كافة المتعاملين بالعملية الائتمانية وتشتمل على أسس تحديد درجة الجدارة الائتمانية للعملاء والتي تتخذ أساساً للمنح والتسعير وتكوين المخصصات ، كما تشتمل على توحيد للمفاهيم وأسس التقييم لدى كافة الإدارات المعنية بالبنك ، وتحديد واضح للصلاحيات الائتمانية والجهات المعنية بالتعامل ، وتوحيد للنماذج المستخدمة.

ويمكن أن تشتمل تلك السياسة في أجزائها الرئيسية على مايلي للاسترشاد :

- أن يتم تقييم المخاطر للمؤسسات المرتبطة One Obligor Concept طبقاً لتعليمات البنك المركزي المصري.
- أن تتم المراجعة الائتمانية للتسهيلات الممنوحة لكافة العملاء مرة واحدة على الأقل كل سنة مالية وبمراعاة القواعد الواردة ص ٤ من هذه الأسس .
- أن تتم مراجعة العملاء غير المنتظمين وإعداد تقرير ربع سنوي عنهم يتم عرضه على اللجنة التنفيذية ومجلس إدارة البنك أو إدارة الفرع الأجنبي بحسب الحالة .
- أن يتم إجراء زيارات متكررة للعميل .
- توافر وظيفة المتابعة قبل الصرف من خلال وظيفة متابعة الائتمان والتي تتأكد قبل الصرف من توافر الشروط والضمانات واستيفاء كافة المستندات القانونية .

[×] تقتصر المخاطر الائتمانية بالنسبة لعقد الصرف الآجل ٠٠٠٠٠٠ على الخسائر التي قد يتحملها البنك في حالة إخفاق الطرف المتعامل معه في تنفيذ التزامه نتيجة لإحلال ذلك

العقد بعقد آخر جديد Replacement Cost ، ويراعى بالنسبة للارتباطات نوع المشتق والمدة والعملات Add-ons .

- ب- وجود نظام للمعلومات الائتمانية وذلك كقاعدة أساسية تُمكن البنك من التنبؤ بأية تغييرات قد تطرأ على أوضاع العميل .
- ج- وجود نظام جيد لتقييم المخاطر يساعد على قياس جودة الائتمان بالنسبة لموقف كل تسهيل ائتماني على حده وكذا بالنسبة لمحفظة القروض⁺ ويراعى فى هذا الشأن التركيز بالنسبة للعميل الواحد وأطرافه المرتبطة ، والصناعة ، والعملات ، والآجال ، والمتوسط المرجح لتقييم العملاء مقارنةً بالفترات السابقة ومدى تناسب العائد مع درجة المخاطرة مع تحديث النظام باستمرار ، ويشتمل ذلك النظام على البيانات الضرورية اللازمة للتقييم وفقاً لسياسة البنك .
- د- توافر المتابعة للائتمان بعد المنح من خلال وظيفة متابعة الائتمان وكذا إدارة التفتيش الداخلى للتأكد من تنفيذ السياسات الموضوعة من قبل إدارة البنك وتنفيذ شروط الموافقات الائتمانية ورفع تقرير لإدارة البنك بأى ممارسات لا تتفق مع السياسة والشروط المشار إليها والإجراءات الواجب اتباعها .

هـ - يراعى لدى تحديد الحدارة الائتمانية العوامل التالية :

- تحليل لإدارة المؤسسة مع توضيح الكوادر الفنية وخبرتها وكذا استراتيجية الإدارة ووسائل تحقيقها.
- تحليل للصناعة / السوق وأهم المنافسين وحصّة المؤسسة فى السوق .
- نتائج تحليل المركز المالى للعميل وفقاً لما تعكسه قوائمه المالية لمدة ثلاث سنوات على الأقل ، وذلك مع مراعاة إرشادات البنك المركزى المصرى بالنسبة لمراقبى الحسابات القائمين بمراجعة القوائم المالية للعميل ، وبحيث يشمل التحليل ما يلى :
- مدى توازن الهيكل التمويلي للعميل ، مع مراعاة العلاقة بين إجمالى التسهيلات المصرح بها والمستخدم من البنك أو الجهاز المصرفى ككل (من واقع بيانات تجميع مخاطر الائتمان المصرفى بالبنك المركزى المصرى) وحقوق المساهمين للعميل .
- مؤشرات الربحية والتشغيل للعميل .
- التدفقات النقدية المتولدة من نشاط التشغيل ومدى كفايتها بالإضافة إلى مصادر السداد الأخرى .
- نتائج الاستعلامات الحديثة عن العميل ومعاملاته مع البنوك الأخرى والزيارات الميدانية .
- موقف التزامات العميل قبل الجهات السيادية مثل مصلحة الضرائب والهيئة القومية للتأمين الاجتماعى .
- البيان المجمع عن العميل والأطراف المرتبطة موضحاً به ما يلى : -
- مدى التزام العميل بالتسويات المبرمة مع البنك أو البنوك الأخرى - سواء بتعديل قيم أو شروط السداد - وخاصة الانتظام فى السداد .
- الإجراءات القانونية المتخذة من قبل البنك أو البنوك الأخرى ضد العميل أو إحالة العميل إلى جهات التحقيق أو اتخاذ العميل للإجراءات القانونية ضد البنك .

⁺ مستبعدا البنود المغطاة بودائع بالبنك أو بضمانات من بنوك ذات ملاءة مرتفعة .

- مدى انتظام مجموعة العملاء ذوى الأطراف المرتبطة فى سداد التزاماتهم قبل البنك وكذا انتظام تعاملاتهم مع البنوك الأخرى من واقع الاستعلامات والبيان المجمع لهم الصادر من البنك المركزى المصرى .

- تحليل لحركة معاملات العميل مع البنك على ان يتضمن مايلى : -
- مدى تجاوز التسهيلات الممنوحة للعميل عن الحدود المصرح له بها ومدته إن وجد .
- نوعية ودرجة الضمانات المتاحة تحت يد البنك ان وجدت ومدى قابليتها للتسييل ومدى توافر التأمين على تلك الضمانات لصالح البنك وكذا الاسلوب المتبع بشأن تقييم تلك الضمانات ومقدار تجاوز أرصدة مديونية العميل عن القيم التسليفية لتلك الضمانات إن وجد .
- حركة حسابات العميل مع البنك خلال فترة التعامل السابقة .
- مدى نشاط حركة الايداع والسحب من البضائع المقدمة كضمان ومدى تجاوز البضائع المرتهنة للفترة التخزينية لها واحتمالات تلفها أو تقادمها وضعف امكانية تصريفها .
- نسبة الكمبيالات المرتدة إلى الكمبيالات المستحقة المقدمة برسم الضمان .
- نسبة الكمبيالات المرتدة الى الكمبيالات المستحقة المقدمة برسم التحصيل إذا كان المتحصل منها يستخدم فى سداد التزامات العميل .
- قيمة ونسبة الكمبيالات المسحوبة والمدفوعة بمعرفة العميل إلى الكمبيالات المستحقة .

وفى ضوء عناصر التقييم السابقة يتم تحديد درجة الجدارة الائتمانية للعميل (Obligor Risk Rate /ORR) وذلك وفقا للوارد بالبند ٣ ص ٤ .

٢- أسس التصنيف :

تتم دراسة محفظة القروض للمؤسسات لتحديد المخصص اللازم تكوينه وفقاً لتصنيف الجدارة الائتمانية فى تاريخ الفحص وذلك لدى إعداد القوائم المالية ربع السنوية أو السنوية بفحص أرصدة القروض للمؤسسات وكذا الالتزامات العرضية والارتباطات من خلال لجنة وفقاً لما يلى :

أ- إجراء دراسة تفصيلية موضوعية للقروض والالتزامات العرضية والارتباطات بواسطة اللجنة التى تضم ممثلين من كافة إدارات البنك المعنية على أنه يتعين الالتزام بذات الأسس فى تكوين المخصص ربع سنويا بالنسبة لجميع فروع البنك بحيث إذا ما طرأ تعديل على هذه الأسس ينبغى الإفصاح عنه فى تقرير هذه اللجنة مع بيان مبررات ذلك التعديل ، ويعرض التقرير على لجنة المراجعة واللجنة التنفيذية ومجلس الإدارة أو إدارة الفرع الأجنبى بحسب الحالة .

ب- تشمل الدراسة فحص ما يلي :

- كافة قروض العملاء المنتظمين وفقاً لآخر دراسة سابقة التي تمثل الأرصدة المستحقة على كل عميل ١٪ على الأقل من إجمالي محفظة قروض البنك الممنوحة للمؤسسات .
 - عينة من باقى القروض المنتظمة وفقاً لآخر دراسة سابقة بحيث تغطي خلال السنة المالية كافة هذه القروض .
 - عينة من القروض التي تم منحها خلال الفترة محل الفحص .
 - كافة القروض المصنفة باعتبارها غير منتظمة وفقاً لآخر دراسة سابقة .
 - كافة القروض الممنوحة لمجموعات العملاء والأطراف المرتبطة بهم .
 - كافة القروض الممنوحة للأطراف المرتبطة بالبنك ، وتتضمن كبار المساهمين والإدارة التنفيذية العليا والشركات التابعة للبنك وذات المصلحة المشتركة وأى طرف آخر له تأثير جوهري على السياسات المالية والتشغيلية للبنك .
 - كافة القروض للعملاء الذين يساهم البنك فى رأس مال أى منهم بنسبة مؤثرة .
- ٣- فئات الجدارة الائتمانية للعملاء والمخصص الواجب التكوين :

تحدد درجات الجدارة الائتمانية عند المنح أو الزيادة أو التجديد (Obligor Risk Rate / ORR) على أساس ربع سنوى وعند تكوين المخصص بعشر فئات كحد أدنى ، أخذاً فى الاعتبار المؤشرات الواردة قرين كل فئة وذلك وفقاً لما يلى :

| الحالة | الفئة | مستوى المخاطر الائتمانية | نسبة المخصص المطلوب تكوينه | نوع المخصص |
|-----------|-------|---|----------------------------|------------|
| منتظم | ١ | مخاطر منخفضة (Low Risk) | صفر٪ | عام |
| | ٢ | مخاطر معتدلة (Modest Risk) | ١٪ | عام |
| | ٣ | مخاطر مرضية (Satisfactory Risk) | ١٪ | عام |
| | ٤ | مخاطر مناسبة (Adequate Risk) | ٢٪ | عام |
| | ٥ | مخاطر مقبولة (Acceptable Risk) | ٢٪ | عام |
| | ٦ | مخاطر مقبولة حدياً (Marginally Acceptable) | ٣٪ | عام |
| | ٧ | مخاطر تحتاج لعناية خاصة (Watch List) ⁺ | ٥٪ | عام |
| غير منتظم | ٨ | دون المستوى (Substandard) | ٢٠٪ | محدد |
| | ٩ | مشكوك فى تحصيلها (Doubtful) | ٥٠٪ | محدد |
| | ١٠ | رديئة (Loss) | ١٠٠٪ | محدد |

+ ينبغي ألا تستمر درجة تقييم الجدارة الائتمانية بهذه الفئة لمدة أكثر من تسعة أشهر .

وتتمثل السمات الرئيسية للفئات السابقة وفقاً للتفصيل الوارد بالجداول التالية ، مع مراعاة قيام كل بنك بتقرير وزن لكل سمة من هذه السمات يساعد في تحديد الجدارة الائتمانية لكل عميل :

- ١- استقرار الصناعة
- ٢- استقرار المؤسسة
- ٣- القدرة التنافسية للمؤسسة
- ٤- مؤشرات ونتائج الأداء التشغيلي
- ٥- التدفقات النقدية
- ٦- الموقف المالي
- ٧- الإدارة والرقابة الداخلية
- ٨- التعامل مع المشاكل القانونية
- ٩- هيكل التمويل والتسهيلات
- ١٠- الأرصدة المستحقة السداد

السمات الرئيسية للفئات العشرة الخاصة بتصنيف القروض للمؤسسات

| المؤشر | الفئة | فئة ١ (مخاطر منخفضة) | فئة ٢ (مخاطر معتدلة) | فئة ٣ (مخاطر مرضية) | فئة ٤ (مخاطر مناسبة) | فئة ٥ (مخاطر مقبولة) | فئة ٦ (مخاطر مقبولة حديا) | فئة ٧ (مخاطر تحتاج لعناية خاصة) | فئة ٨ (ديون دون المستوى) | فئة ٩ (ديون مشكوك في تحصيلها) | فئة ١٠ (ديون رديئة) |
|------------------------|---|--|--|---|--|--|--|---|---|--|---|
| ١- استقرار الصناعة. | درجة استقرار الصناعة | عالية ولا تخضع لتغيرات موسمية جوهريّة. | صناعة مستقرة وتنمو. صناعة مستقرة في ضوء توافر ظروف مناسبة. | صناعة مستقرة نتيجة العوامل المحيطة المؤثرة. | تتعرض لتقلبات نتيجة العوامل المحيطة المؤثرة. | تتأثر بصورة جوهريّة نتيجة المستغيرات المحيطة. | تتجه نحو عدم الاستقرار نتيجة التعرض للعديد من العوامل المؤثرة. | توجد مؤشرات عن وجود مخاطر نتيجة ان الصناعة ناشئة او أنها تميل إلى التدهور. | تتعرض الصناعة لظروف معاكسة لفترة طويلة من الزمن. | صناعة في حالة تدهور طويل الأجل. | صناعة مستمرة في التدهور. |
| ٢- استقرار المؤسسة. | قدرة المؤسسة على الاستمرار في السوق في ظل الظروف المعاكسة | عالية ولا تتأثر جوهرياً بالظروف المعاكسة. | جيدة و تتمتع بالاستقرار حتى في الظروف المعاكسة. | مرضية. | مقبولة. | تتأثر ببعض نقاط الضعف. | موقف المؤسسة مستقبلاً غير مؤكد. | النظرة المستقبلية في غير صالح المؤسسة. | عدم القدرة على السيطرة على التدهور. | استمرار عدم قدرة المؤسسة على السيطرة على التدهور. | غير قادرة على الاستمرار في السوق. |

السمات الرئيسية للفئات العشرة الخاصة بتصنيف القروض للمؤسسات

| المؤشر | الفئة | فئة ١ (مخاطر منخفضة) | فئة ٢ (مخاطر معتدلة) | فئة ٣ (مخاطر مرضية) | فئة ٤ (مخاطر مناسبة) | فئة ٥ (مخاطر مقبولة) | فئة ٦ (مخاطر مقبولة حدياً) | فئة ٧ (مخاطر تحتاج لعناية خاصة) | فئة ٨ (ديون دون المستوى) | فئة ٩ (ديون مشكوك في تحصيلها) | فئة ١٠ (ديون رديئة) | |
|------------------------------|---|--------------------------------------|--------------------------------------|---------------------------------------|------------------------------------|--|--|--|--|---|--|---------------------------------|
| ٣. القدرة التنافسية للمؤسسة. | القدرة التنافسية للمؤسسة (حصصة المؤسسة من السوق) بالمقارنة بالمؤسسات الأخرى ذات الريادة في السوق. | عالية وتستحوذ على جزء كبير من السوق. | جيدة وتستحوذ على جزء ملحوظ من السوق. | مرضية وتستحوذ على جزء مقبول من السوق. | مناسبة وتحتفظ بحصة ثابتة من السوق. | مقبولة وبالرغم من تعرضها لتذبذبات لكنها تستحوذ على جزء لا بأس به من السوق. | تتجه للانخفاض. لتذبذبات لكنها تستحوذ على جزء لا بأس به من السوق. | منخفضة مع التعرض لضغوط خارجية في مواجهة المنافسين. | ضعيفة مع التعرض لضغوط خارجية جوهرية. | استمرار فقد المؤسسة لحصتها في السوق. | تلاشى / انخفاض حصصة المؤسسة الى حدها الأدنى. | |
| | تأثر المؤسسة بالمنافسة الدولية /المحلية. | لا تتأثر. | لا تتأثر بدرجة عالية. | تتأثر في حدود المستويات المرضية. | تتأثر في حدود المستويات المناسبة. | تتأثر في حدود المستويات المقبولة. | تتأثر بدرجة كبيرة. جوهرية. | تتأثر بدرجة جوهرية. | انخفاض حاد في مركز المؤسسة التنافسي. | تدهور في مركز المؤسسة التنافسي لمدة سنتين. | استمرار التدهور في مركز المؤسسة التنافسي لمدة تزيد عن سنتين. | |
| | قدرة و كفاءة المؤسسة على تنوع المنتجات او الخدمات. | عالية. | جيدة. | مرضية. | مناسبة. | مقبولة. | محدودة. | محدودة. | ضعيفة بالإضافة الى تزايد خطر تقادم المنتجات / الخدمات. | انعدام القدرة بالإضافة الى تقادم معظم المنتجات / الخدمات. | انعدام القدرة بالإضافة الى تقادم معظم المنتجات / الخدمات. | |
| | قدرة المؤسسة على تسويق المنتجات او الخدمات الحالية او الجديدة. | عالية. | جيدة. | مرضية. | مناسبة. | مقبولة. | محدودة في ظل وجود نصيب كبير من المنافسين في السوق. | محدودة في ظل وجود نصيب كبير من المنافسين في السوق. | ضعيفة مع تزايد نصيب المنافسين في السوق. | محاولة توفيق الأوضاع على المنتجات و الخدمات الحالية. | عدم القدرة على توفيق الأوضاع. | إخفاق الأنشطة التسويقية. |
| | قدرة المؤسسة على تطوير المنتجات او الخدمات القائمة. | عالية و تعتبر قائدة في التطوير. | جيدة. | مرضية. | مناسبة. | مقبولة. | ضعيفة. | منعدمة. | منعدمة. | - | - | |
| | نظم التسعير والتكاليف المطبقة. | نظم تسعير مرنة وتكاليف متميزة. | نظم تسعير مرنة وتكاليف جيدة. | نظم تسعير مرنة و تكاليف مرضية. | نظم تسعير مرنة و تكاليف مناسبة. | نظم تسعير مرنة و تكاليف مناسبة. | نظم تسعير مرنة و تكاليف مناسبة. | نظم تسعير مرنة و تكاليف مناسبة. | نظم تسعير مرنة و تكاليف مناسبة. | نظم تسعير مرنة و تكاليف مناسبة. | نظم تسعير مرنة و تكاليف مناسبة. | نظم تسعير مرنة و تكاليف مناسبة. |
| | نظم التسعير والتكاليف المطبقة. | نظم تسعير مرنة وتكاليف متميزة. | نظم تسعير مرنة وتكاليف جيدة. | نظم تسعير مرنة و تكاليف مرضية. | نظم تسعير مرنة و تكاليف مناسبة. | نظم تسعير مرنة و تكاليف مناسبة. | نظم تسعير مرنة و تكاليف مناسبة. | نظم تسعير مرنة و تكاليف مناسبة. | نظم تسعير مرنة و تكاليف مناسبة. | نظم تسعير مرنة و تكاليف مناسبة. | نظم تسعير مرنة و تكاليف مناسبة. | نظم تسعير مرنة و تكاليف مناسبة. |

السمات الرئيسية للفئات العشرة الخاصة بتصنيف القروض للمؤسسات

| المؤشر | الفئة | فئة ١ (مخاطر منخفضة) | فئة ٢ (مخاطر معتدلة) | فئة ٣ (مخاطر مرضية) | فئة ٤ (مخاطر مناسبة) | فئة ٥ (مخاطر مقبولة) | فئة ٦ (مخاطر مقبولة حديا) | فئة ٧ (مخاطر تحتاج لعناية خاصة) | فئة ٨ (ديون دون المستوى) | فئة ٩ (ديون مشكوك في تحصيلها) | فئة ١٠ (ديون رديئة) |
|---|--|--|--|--|--------------------------------------|---|--|--|---|---|--|
| - مؤشرات و نتائج الأداء التشغيلي | نسبة مجمل الربح / إيرادات النشاط (الزيادة عن متوسط النسبة في الصناعة في حالة توافره من جهة رسمية). | عالية و مستقرة مقارنة بمعدلات الصناعة. | جيدة مقارنة بمعدلات الصناعة. | مرضية و تتمشى مع معدلات الصناعة. | مناسبة و لكن تقل عن معدلات الصناعة. | تحقق مجمل ربح و لكنه مذذب و لا تتمشى مع معدلات الصناعة. | مجمل ربح غير مستقر و متذبذب بدرجة كبيرة مقارنة بمعدلات الصناعة | انخفاض فى مؤشرات مجمل الربح والإيرادات لمدة تزيد عن السنتين. | متدهورة (تحقق مجمل خسائر). | استمرار التدهور (تحقق مجمل خسائر وخسائر النشاط لمدة تزيد عن السنتين). | استمرار مجمل الخسائر وخسائر النشاط لمدة تزيد عن السنتين. |
| | معدل العائد على متوسط رأس المال المستمر. | عالي | جيد | مرضي | مناسب | مقبول | متقلب | منخفض نسبيا | - | - | - |
| | نسبة نمو الإيرادات و نسبة مجمل الربح / إيرادات النشاط. | تميل للزيادة بمعدلات مطردة من سنة لأخرى. | تميل للزيادة بذات المعدلات من سنة لأخرى. | تتسم بالاستقرار (الثبات) من سنة لأخرى. | تتذبذب بصورة غير مؤثرة من سنة لأخرى. | تتذبذب بصورة مؤثرة من سنة لأخرى. | تذبذب الإيرادات مع انخفاض مجمل الربح. | تذبذب حاد فى الإيرادات مع انخفاض حاد فى مجمل الربح. | انخفاض مستمر فى الإيرادات مع تحقق مجمل خسائر. | انخفاض حاد فى الإيرادات مع زيادة مجمل الخسائر على مدى سنتين. | استمرار تدهور الإيرادات مع زيادة مجمل الخسائر خلال فترة تزيد عن سنتين. |

السمات الرئيسية للفئات العشرة الخاصة بتصنيف القروض للمؤسسات

| المؤشر | الفئة | فئة ١ (مخاطر منخفضة) | فئة ٢ (مخاطر معتدلة) | فئة ٣ (مخاطر مرضية) | فئة ٤ (مخاطر مناسبة) | فئة ٥ (مخاطر مقبولة) | فئة ٦ (مخاطر مقبولة حدياً) | فئة ٧ (مخاطر تحتاج لعناية خاصة) | فئة ٨ (ديون دون المستوى) | فئة ٩ (ديون مشكوك في تحصيلها) | فئة ١٠ (ديون رديئة) |
|--------------------------|---|--|---|--|---|--|---|--|-------------------------------------|---------------------------------------|---|
| -التدفقات النقدية | صافي التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل. | كفاية عالية لتغطية التغير في رأس المال العامل والاستثمار طويل الأجل. | كفاية جيدة لتغطية التغير في رأس المال العامل والاستثمار طويل الأجل. | كفاية مرضية لتغطية التغير في رأس المال العامل والاستثمار طويل الأجل. | كفاية مناسبة لتغطية التغير في رأس المال العامل والاستثمار طويل الأجل. | تغطي التغير في رأس المال العامل والاستثمار طويل الأجل. | كافية لتغطية التغير في رأس المال العامل و لكنها لا تغطي الاستثمار طويل الأجل. | غير كافية لتغطية التغير في رأس المال العامل و يوجد شك في مدى تغطيتها لتمويل الاستثمار طويل الأجل (انخفاض حاد متكرر). | تدفقات سالبة لمدة واحدة. | تدفقات سالبة لمدة سنتين. | تدفقات سالبة لمدة تزيد عن سنتين. |
| | صافي التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل والاستثمار/ فوائد التمويل و الأقساط المستحقة خلال عام من القروض طويلة الاجل. | معدل عالي يصل الى مرتين ويتسم بالاستقرار (الثبات). | معدل جيد يزيد عن الواحد الصحيح ويتجه للارتفاع بصورة متكررة. | معدل مرضي يزيد عن الواحد الصحيح ويتجه للارتفاع بصورة غير متكررة. | معدل مناسب يزيد عن الواحد الصحيح ويتسم بالثبات النسبي. | معدل مقبول يزيد عن الواحد الصحيح ويتسم بالثبات النسبي. | معدل يصل إلى الواحد الصحيح ويتسم بالثبات النسبي. | معدل يصل للواحد الصحيح ويتجه للانخفاض. | معدل يقل عن الواحد الصحيح لمدة سنة. | معدل يقل عن الواحد الصحيح لمدة سنتين. | معدل يقل عن الواحد الصحيح لمدة تزيد عن سنتين. |

السمات الرئيسية للفئات العشرة الخاصة بتصنيف القروض للمؤسسات

| المؤشر | الفئة | فئة ١ (مخاطر منخفضة) | فئة ٢ (مخاطر معتدلة) | فئة ٣ (مخاطر مرضية) | فئة ٤ (مخاطر مناسبة) | فئة ٥ (مخاطر مقبولة) | فئة ٦ (مخاطر مقبولة حديا) | فئة ٧ (مخاطر تحتاج لعناية خاصة) | فئة ٨ (ديون دون المستوى) | فئة ٩ (ديون مشكوك في تحصيلها) | فئة ١٠ (ديون رديئة) |
|------------------|--|-------------------------------|--|-------------------------|----------------------|----------------------|---|---|---|---|---|
| ٦. الموقف المالي | المؤشرات المالية | عالية. | جيدة. | مرضية. | مناسبة. | مقبولة. | حدية. | ضعيفة. | سالية لمدة سنة. | سالية لمدة سنتين. | سالية لمدة تزيد عن سنتين. |
| | - نسبة صافي الربح قبل خصم الأعباء التمويلية والضرائب الدخلية/مجممل الربح. | تتجه للإرتفاع وتصل الى مرتين. | تتجه للإرتفاع وثابتة وتتراوح من ٢ - ١,٥ مرة. | ثابتة وفى حدود ١,٥ مرة. | في حدود ١,٥ مرة. | مرة واحدة | تقل عن مرة واحدة. | تقل عن مرة واحدة لمدة سنة. | تقل عن مرة واحدة لمدة سنتين. | تقل عن مرة واحدة لمدة تزيد عن سنتين. | |
| | - نسبة صافي الربح قبل خصم الاعباء التمويلية والضرائب الدخلية/الأعباء التمويلية | عالي. | جيد. | مرضى. | مناسب. | مقبول. | حدي. | توجد مشاكل غير متكررة. | توجد مشاكل متكررة. | توجد مشاكل مزمنة. | لا تكنى قيمة تصفية الاصول لسداد الديون. |
| . | عالية. | جيدة. | مرضية. | مناسبة. | مقبولة. | حدية. | لا تتوافر القدرة على زيادة تمويل المؤسسة. | لا تتوافر القدرة على زيادة تمويل المؤسسة. | لا تتوافر القدرة على زيادة تمويل المؤسسة. | لا تتوافر القدرة على زيادة تمويل المؤسسة. | |

السمات الرئيسية للفئات العشرة الخاصة بتصنيف القروض للمؤسسات

| المؤشر | الفئة | فئة ١ (مخاطر منخفضة) | فئة ٢ (مخاطر معتدلة) | فئة ٣ (مخاطر مرضية) | فئة ٤ (مخاطر مناسبة) | فئة ٥ (مخاطر مقبولة) | فئة ٦ (مخاطر مقبولة حديا) | فئة ٧ (مخاطر تحتاج لعناية خاصة) | فئة ٨ (ديون دون المستوى) | فئة ٩ (ديون مشكوك في تحصيلها) | فئة ١٠ (ديون رديئة) |
|----------------------------------|--|----------------------|-----------------------|---------------------|----------------------|--------------------------------------|---|--|--|---|--|
| ٧- الإدارة والرقابة الداخلية. | خبرة المستويات الإدارية العليا في إنجاز الأعمال. | عالية. | جيدة. | مرضية. | مناسبة. | مقبولة. | محدودة وغير متعمقة. | إدارة جديدة لم تتعرض للاختبار بعد. | ترك عمل مفاجئ لشاغلي المستويات الإدارية العليا. | إدارة غير مؤهلة. | إخفاق الإدارة في تسيير النشاط بالكفاءة المناسبة. |
| | قدرة الإدارة علي صياغة وإعداد وتنفيذ الخطط قصيرة وطويلة الأجل. | عالية. | جيدة. | مرضية. | مناسبة. | غير مؤكدة بالنسبة للخطط طويلة الأجل. | مقبولة بالنسبة لصياغة وتنفيذ الخطط قصيرة الأجل. | خطط اعمال غير مؤكدة التنفيذ. | لا توجد خطط متكاملة للعمل. | سوء تخطيط. | إدارة الأعمال ليست مخططة. |
| | قابلية خطط المؤسسة للتنفيذ. | عالية. | جيدة. | مرضية. | مناسبة. | منخفضة. | يتوقف التنفيذ علي ثبات عدد من العوامل. | غير قابلة للتنفيذ في ضوء الظروف المحيطة بالمؤسسة او الصناعة. | غير قابلة للتنفيذ حتي ولو تحسنت الظروف المحيطة خلال سنة. | غير قابلة للتنفيذ ولو تحسنت الظروف المحيطة خلال سنتين. | غير واقعية تماما. |
| | نظم الرقابة الداخلية ونظم التقارير. | عالية. | جيدة. | مرضية. | مناسبة. | مقبولة. | حد ادني. | توجد نقاط ضعف تحتاج للإصلاح. | نقاط الضعف التي تحتاج للإصلاح متعددة. | قصور شديد. | لا توجد نظم مناسبة. |
| ٨. التعامل مع المشاكل القانونية. | تأثير المشاكل القانونية علي المؤسسة أو إدارتها. | لا تؤثر. | لا تؤثر بصورة جوهريه. | ممتازة. | جيدة. | مرضية. | مقبولة. | ضعف التعامل مع المشاكل القانونية. | تؤثر بصورة جوهريه علي النتائج والنشاط ولا تستطيع المؤسسة تلافئ آثارها. | تؤثر بصورة جوهريه علي نشاط المؤسسة وقدرتها علي الاستمرار. | تؤثر بصورة خطيرة علي نشاط المؤسسة وقدرتها علي الاستمرار. |

السمات الرئيسية للفئات العشرة الخاصة بتصنيف القروض للمؤسسات

| المؤشر | الفئة | فئة ١ (مخاطر منخفضة) | فئة ٢ (مخاطر معتدلة) | فئة ٣ (مخاطر مرضية) | فئة ٤ (مخاطر مناسبة) | فئة ٥ (مخاطر مقبولة) | فئة ٦ (مخاطر مقبولة حدياً) | فئة ٧ (مخاطر تحتاج لعناية خاصة) | فئة ٨ (ديون دون المستوى) | فئة ٩ (ديون مشكوك في تحصيلها) | فئة ١٠ (ديون رديئة) |
|-----------------------------|---|---|---|---|---|--|---|--|---|--|--|
| ٩- هيكل التمويل والتسهيلات* | المقدرة علي الوصول إلي أسواق رأس المال المحلية / الدولية. | عالية. | جيدة. | عالية بالنسبة للأسواق المحلية. | جيدة بالنسبة للأسواق المحلية. | توجد مقدرة علي إعادة تمويل الديون من مؤسسات مالية. | مقدرة محدودة علي الحصول علي تسهيلات مصرفية. | مقدرة ضعيفة للحصول علي تسهيلات مصرفية مع ضعف مرونة وبدائل التمويل. | عدم المقدرة علي الوصول لأسواق المال وضعف الهيكل التمويلي بالإضافة إلى ضعف مرونة وبدائل التمويل. | عدم رغبة أسواق المال في التعامل مع المؤسسة مع وجود خلل الهيكل التمويلي وعدم توافر بدائل للتمويل. | التوقف عن ممارسة الأنشطة نظراً لعدم توافر مصادر التمويل. |
| | موقف التسهيلات. | غالباً ما تشتمل على قروض قصيرة ومتوسطة الأجل يتم الحصول عليها بشروط ممتازة. | تشتمل على قروض قصيرة ومتوسطة الأجل يتم الحصول عليها بشروط جيدة. | تساهم الأوضاع المالية الجيدة في الحصول علي الائتمان بشروط ملائمة. | يمكنها الحصول علي الائتمان عن طريق اتفاقيات مالية مناسبة. | إمكانية تحسين هيكل التمويل بشروط مالية مقبولة. | يتم هيكلة التسهيلات بشروط مالية مناسبة. | هيكل تمويلي سيء، ويتم قبول التسويات للديون مقابل شروط جديدة. | عدم تنفيذ الشروط الائتمانية الرئيسية للتسهيلات القائمة. | لا يتم الوفاء بمعظم الشروط الائتمانية. | تؤدي تصفية الضمانات إلى عجز مؤكد. |
| ١٠- الأرصدة المستحقة السداد | لا يوجد. | لا يوجد. | لا يوجد. | لا يوجد. | لا يوجد. | لا يوجد. | توجد مستحقات محدودة. | تكرار تأخر سداد المستحقات. | مستحقات متأخرة لمدة أكثر من ثلاثة اشهر. | مستحقات متأخرة لمدة أكثر من ستة اشهر. | مستحقات متأخرة لمدة أكثر من اثني عشر شهراً. |

* التمويل والتسهيلات الممنوحة للعميل من البنوك والجهات الأخرى عند بدء التعامل يضاف إليها تلك الممنوحة من البنك لدى إجراء المراجعة الدورية .

وإلى جانب تحديد الجدارة الائتمانية للعميل (Obligor Risk Rate / ORR) وفقاً لما تقدم يتعين على كل بنك تطوير نظمه الداخلية بحيث تتيح له تحديد ما يلي :

- درجة المخاطر الائتمانية لكل تسهيل ممنوح للعميل (Facility Risk Rate / FRR)
- الجدارة الائتمانية للعميل الواحد والأطراف المرتبطة به (Group Risk Rate / GRR) .
- المتوسط المرجح للجدارة الائتمانية لمحفظه البنك وجزئياتها بحسب الصناعات التى ينبغى أن يخضع ككل منها لدراسات مستقلة (Weighted Portfolio Risk Rate / WPRR) .

٤ - المعالجة المحاسبية للعوائد على القروض غير المنتظمة :

إعتباراً من تاريخ التصنيف يتم قيد العوائد على القروض المصنفة بالفئات من الثامنة الى العاشرة (غير منتظمة) هامشياً و يتم تجنيب عوائد القروض المصنفة غير منتظمة لأول مرة عن فترة الثلاثة اشهر السابقة بالاستبعاد من الإيرادات .

٥- ضمانات يُعتد بها لدى تكوين المخصص :

يُراعى عند حساب نسب مخصص القروض طبقاً للفئات الواردة بالبند (٣) ص٤ استبعاد العوائد المجنبه والبنود التالية من أرصدة القروض الممنوحة للعميل :

أ- الضمانات النقدية المتمثلة فى الودائع وشهادات الإيداع وأذون الخزانة والسندات الحكومية وذلك بشرط أن تكون الودائع مرهونة لدى البنك ذاته (وبالنسبة لفروع البنوك الأجنبية أن تكون تلك الودائع مرهونة لدى فرع البنك الأجنبى بمصر) وأن تكون تلك الودائع مجمدة كضمان لقروض العملاء.

ب- قيمة خطابات الضمان المصدرة والمكفولة من بنوك خارجية ذات ملاءة مرتفعة شريطة أن تكون الكفالات غير قابلة للإلغاء وغير معلقة على شرط وتحت المسؤولية الكاملة لتلك البنوك ، مع عدم الإخلال بتعليمات البنك المركزى المصرى بشأن ضوابط منح الائتمان فى هذا المجال .

ولا تشمل هذه الخطابات تلك الصادرة من إحدى شركات مجموعة البنك (الشركة القابضة أو الشركات التابعة وذات المصلحة المشتركة أو الشركات الزميلة) كما لا تشمل

بالنسبة لفرع البنك الأجنبي الخطابات الصادرة من إحدى شركات المجموعة أو المركز الرئيسى للبنك أو فرع آخر للبنك .

ج- ٦٥٪ من القيمة السوقية للأوراق المالية المرهونة للبنك بموجب عقد إتفاق يعطى للبنك بصفته دائناً مرتتهناً الحق فى بيع الأوراق المالية المرهونة إذا لم يقم المدين بالوفاء بمستحقات البنك المضمونة عند حلول أجلها شريطة ان تكون تلك الأوراق مسجلة ببورصة أوراق مالية محلية او أجنبية وعليها تعامل نشط من حيث الحجم والتكرارية خلال ثلاثة أشهر سابقة على التصنيف .

د- ٥٠٪ من القيمة السوقية العادلة Fair Market Value⁺ للضمانات العقارية المرهونة رهناً من الدرجة الأولى وقت التصنيف شريطة :

- استيفاء كافة الأركان القانونية وأن يكون مؤمناً عليها لصالح البنك بصفته دائناً مرتتهناً .
 - أن تكون القيمة قابلة للتحقق من خلال بيع الضمانة رضاءً أو قضاءً .
 - أن تكون الحصص مفرزة بحيث لا يُعتد بالحصص التى تكون على المشاع إلا إذا كانت مرهونة من جميع الملاك ضامنين متضامنين .
 - أن يتم تحديد القيمة عن طريق أحد بيوت الخبرة المتخصصة المسجلة لدى البنك المركزى المصرى وفقاً للمعايير المهنية .
- هذا وفى حالة كون الرهن العقارى بخلاف رهن الدرجة الأولى ، يستبعد من قيمة الضمانة محل الاعتداد لدى تكوين المخصص قيمة كافة الديون المستحقة للراهنين والرهنون التى فى مرتبة مميزة .

وتتمثل الأركان القانونية للضمانات العقارية فيما يلى :

- حصول البنك على شهادة التصرفات العقارية متضمنة أسماء وبيانات أطراف عقد الرهن وبيان الديون وشروطها .
- أن يتم قيد رهن الأصول العقارية بمكتب الشهر العقارى الكائن فى دائرته العقار بالسجل الخاص بذلك والحصول على شهادة تفيد أن قيد الرهن من الدرجة الأولى .
- أن يكون للعميل الحيابة المستقرة على تلك الضمانات .

هـ - ٢٥٪ من القيمة السوقية العادلة للمحال التجارية المرهونة وفقاً لقانون ارتهان المحسالى التجارية رهناً من الدرجة الأولى وقت التصنيف إلا فى حالة وجود رهن عقارى لصالح بنك آخر شريطة استيفاء كافة الأركان القانونية والتأمين لتلك الضمانات وأن تكون القيمة قابلة للتحقق من خلال بيع الضمانة رضاءً أو قضاءً على أن يتم تحديد القيمة عن طريق

+ القيمة السوقية التى تتحدد بين طرفين يتعاملان بإرادة حرة وتتوافر لديهما المعلومات الهامة عن المعاملة .

أحد بيوت الخبرة المتخصصة المسجلة لدى البنك المركزى المصرى وفقا للمعايير المهنية، مع مراعاة عدم الاعتداد بالمقومات المعنوية المدرجة ضمن قوائم الرهن .

وتتمثل الأركان القانونية للمحال التجارية المرهونة فى أن يكون عقد الرهن التجارى للمحال التجارية موثقاً فى مكتب الشهر العقارى ومقيد بقيمة الرهن فى السجل التجارى لمنشأة العميل .

هذا ويراعى عند حساب المخصص ألا تزيد قيمة الضمانات محل الاعتداد عن القيمة الواردة فى عقد الرهن (العقارى/ التجارى) أو عن قيمة نصيب البنك بالنسبة للقروض المشتركة .

كما لا يعتد بالتوكيلات بالرهن وإن كانت غير قابلة للإلغاء وكذا عقود البيع الابتدائية التى أبرمها العميل مع البنك وعقود الوعد بالبيع .

٦- القواعد المنظمة لتحديد القيمة السوقية العادلة للضمانات العقارية والمحال التجارية المرهونة:

أ- يراعى أن تحدد القيمة العادلة للأصول موضوع الرهون مرة على الأقل كل ثلاث سنوات ما لم يكن هناك من المؤشرات التى تفيد وجود تغيير جوهري فى هذه القيمة فيتعين فى هذه الحالة إجراء تقييم لتلك الأصول ، كما يراعى ان تقوم الإدارة التنفيذية بالبنك بمراجعة قيم الضمانات المقدمة من العملاء كل سنة وتحديد الإجراءات الواجب اتخاذها لمواجهة أي انخفاض فى هذه القيم .

ب- يراعى فى كافة الأحوال سواء عندما يتم تقدير القيمة بمعرفة أحد بيوت الخبرة أو بمعرفة الإدارة التنفيذية بالبنك أن يؤخذ فى الاعتبار المعايير المهنية وعلى الأخص مايلى :

- القيمة وقت التملك .
- التغييرات التى طرأت على قيمة الأصل الضامن من تاريخ تملكه .
- التغييرات التى طرأت على السوق وأثرها على تغير قيمة الأصل الضامن .
- القيمة البيعية للأصول المثيلة وقت التقييم .
- التكاليف التى يمكن ان يتحملها البنك فى سبيل إتمام بيع الأصل .
- الديون الممتازة التى يتعين تغطيتها من حصيلة بيع الأصل .
- المخاطر المحتمل تعرض الأصل الضامن لها .

٧- القواعد العامة لتكوين المخصص :

- أ- يراعى بالنسبة للقروض الممنوحة بالعملات الأجنبية أن يتم تكوين المخصص بعملة القرض.
- ب- يراعى الإسراع فى إعدام القروض التى يتضح عدم جدوى الإجراءات المتخذة حيالها على أن يكون إعدام القروض بقرار من مجلس إدارة البنك (او من يحل محله بالنسبة لفروع البنوك الأجنبية) بناء على دراسات الإدارات المعنية ومذكرة من الإدارة القانونية بالبنك تتضمن المبررات التى تدعو الى إتخاذ هذا القرار، مع قيد هذه القروض فى سجلات إحصائية وإستمرار متابعة الإجراءات اللازمة بشأنها.
- ج- يتم الخصم على المخصص بقيمة ما يتم إعدامه من قروض سواء كان لها مخصص أو لم يكن لها مخصص باعتبار ان حساب المخصص حساب وعائى وما يتم تحصيله من قروض سبق إعدامها يضاف الى المخصص.
- د- يراعى عدم تصنيف القروض غير المنتظمة التى يتم بشأنها تسويات ضمن فئات تصنيف القروض المنتظمة بمجرد الموافقة على التسوية إلا بعد توافر شروط التصنيف ضمن القروض المنتظمة ومن ذلك تحسن موقف العميل المالى وتحسن موقف الضمانات و سداد عدد مناسب من الأقساط وإثبات جدية العميل فى تنفيذ التسوية.
- هـ- لا تشمل الالتزامات العرضية محل التصنيف تلك الناتجة عن تعزيز اعتمادات مستندية مفتوحة بالخارج لبنوك محلية.
- و- عند تطبيق هذه القواعد حتى أول قوائم مالية سنوية تالية يراعى الاحتفاظ برصيد المخصص القائم كحد أدنى يتم زيادته فى ضوء ما يجرى من دراسة ما لم يقرر البنك إعدام قروض غير منتظمة لعدم جدوى الإجراءات المتخذة حيالها.
- ثانيا : إدارة المخاطر الائتمانية وأسس تصنيف القروض لأغراض استهلاكية ، والقروض العقارية للإسكان الشخصي

١- التعريف :

القروض لأغراض استهلاكية هي تلك القروض الممنوحة من البنك لعملائه من الأفراد بغرض تمويل احتياجات شخصية أو شراء سلع وخدمات ، وتشمل الأرصدة المدينة الناتجة عن استخدام البطاقات الائتمانية والقروض بغرض شراء سيارات للاستخدام الشخصى ، والقروض الشخصية التى تمنح بغرض تغطية الاحتياجات الشخصية للعميل كشراء السلع المعمرة .

والقروض العقارية للإسكان الشخصي هي تلك الممنوحة بغرض اقتناء أو تجديد وحدات سكنية بغرض الإسكان الشخصي .
وتتميز غالبية هذه النوعيات من القروض بصفة عامة بمنحها من خلال برامج منتجات وكذا بعدم تركزها لدى شريحة محدودة من العملاء .

٢- إدارة المخاطر الائتمانية :

يراعى مايلي :-

- وجود نظام للمعلومات الائتمانية يتضمن بيانات العملاء الأساسية على أن يشمل ذلك الرقم القومي بدءاً بالعملاء الجدد وعند التجديد للعملاء الحاليين .
- وجود نظام جيد لتقييم المخاطر يساعد على قياس جودة الائتمان ويتم تحديثه باستمرار بإضافة أية عوامل جديدة قد تؤثر في درجة تقييم المخاطر .
- ارتباط عملية تقييم المخاطر بالموافقة على منح الائتمان وأن تظل المتابعة الائتمانية مستمرة بعد عملية المنح .
- إنشاء وحدة لإدارة المخاطر تزود بأفراد من ذوى خبرة وكفاءة فى هذا المجال ، مع التدريب المستمر لهؤلاء الأفراد ، بالإضافة إلى توافر إجراءات كافية لإدارة هذه المخاطر منها مايلي :-
- أن يكون لكل مقترض درجة تقييم للمخاطر المتعلقة به تأخذ بعين الاعتبار دخل العميل وموارده الذاتية الأخرى وبما يُمكن البنك من تقييم قدرة العميل على السداد.
- أن يتم فتح حساب واحد لكل عميل بما يُتيح رصد إجمالي أرصدة القروض الممنوحة له.
- متابعة حركات السحب ومقارنتها بمدى الانتظام فى السداد .
- هـ - الإلتزام بأسس وضوابط منح الائتمان الصادرة عن البنك المركزى المصرى ، أخذاً فى الاعتبار عدم قيام العملاء أحياناً بتوفير بيانات تفصيلية عن الموقف المالى والالتزامات قبل البنوك والمؤسسات الأخرى ، وكذا الإلتزام بإعداد سياسة شاملة لبرامج القروض تتسم بالوضوح وتعتمد من مجلس إدارة البنك على أن تشمل بوجه خاص :-
- السلطات والمسئوليات المرتبطة بمنح القروض .
- المستندات الخاصة بكل نوع من أنواع القروض .
- الضوابط والحدود والضمانات الخاصة بكل نوع .
- و - ضرورة استخدام البنوك لأسلوب التقييم الرقمى لدى إقرار الحدود التى يتم منحها لكل عميل

وذلك بإعطاء درجات لكافة عناصر التقييم التي تتضمن :

| | | |
|-----------------------------|---|-------------------------|
| مستوى الدخل الشهري للعميل | - | مدى استقرار مستوى الدخل |
| الملاءة | - | الضمانات |
| المعاملات مع الجهاز المصرفي | - | السمعة |
| الوظيفة | - | السن |
| الحالة الاجتماعية | - | مستوى التعليم |

ز- توافر المتابعة للائتمان بعد المنح من خلال وظيفة متابعة الائتمان وكذا إدارة التفتيش الداخلي للتأكد من تنفيذ السياسات الموضوعية من قبل إدارة البنك وتنفيذ شروط الموافقات الائتمانية ورفع تقرير لإدارة البنك بأى ممارسات لا تتفق مع السياسة والشروط المشار إليها والإجراءات الواجب اتباعها .

٣ - فئات التصنيف والمخصص الواجب التكوين وموقف الضمانات العقارية :

يتم التصنيف وتكوين المخصص للمحافظ التالية بصفة إجمالية وفقا لما يلي كحد أدنى :

| ردية | قروض غير منتظمة | | دون المستوى | | قروض منتظمة | نوع القروض |
|--|---|---------------|---|--------------|-------------|---|
| | مشكوك في تحصيلها | | | | | |
| | (٢) | (١) | (٢) | (١) | | |
| ١٨٠-١٥١ ٪١٠٠ | ١٥٠-١٢١ ٪٥٠ | ١٢٠-٩١ ٪٤٠ | ٩٠-٦١ ٪٢٠ | ٦٠-٣١ ٪١٠ | ٪٣ | - البطاقات الائتمانية - فترة عدم السداد (المدة بعد انتهاء فترة السماح باليوم) - المخصص |
| ١٨٠ - ١٢١ ٪١٠٠ | ١٢٠-٩١ ٪٥٠ | | ٩٠-٣١ ٪٢٠ | | ٪٣ | - القروض الشخصية وبغرض شراء سيارات للاستخدام الشخصي . - فترة عدم السداد (المدة بداية من تاريخ أول قسط لم يسدد باليوم) . - المخصص |
| تأخير ثلاثة أقساط ٪١٠٠ من الأقساط المستحقة | تأخير قسطين ٪٥٠ من الأقساط المستحقة | | تأخير قسط ٪٢٠ من الأقساط المستحقة | | ٪٣ | - القروض العقارية بغرض اقتناء أو تجديد وحدات سكنية - فترة عدم السداد (المدة بعد مرور ثلاثة أشهر من تاريخ استحقاق أول قسط لم يسدد) . - المخصص |

ويراعى مايلي بالنسبة للقروض العقارية (بند ج بالجدول السابق ص ١٨) :

- أ- تسرى قواعد التأخير (عدد الأقساط) بالنسبة لجميع دوريات سداد الأقساط سواء كانت شهرية ، ، ربع سنوية ، نصف سنوية أو سنوية .
- ب- لا يتم الاعتماد بالقيمة السوقية العادلة للضمانة العقارية ما لم تصل نسبة قيمة الأقساط المستحقة إلى إجمالي مديونية العميل ٣٠٪ .
- ج- فى الحالة الواردة بالبند السابق (ب) يتم تكوين المخصص لإجمالي المديونية أخذاً في الاعتبار ١٠٠٪ من القيمة السوقية العادلة للضمانة العقارية وبمراعاة القواعد المنظمة لتحديد هذه القيمة الواردة بالبند أولاً قرين البند (٦) ص ١٥ على ألا يتم رد المخصص القائم إلا عند التصرف في الضمانة .
- د- فى حالة سداد كامل الأقساط المتأخرة يتم التصنيف ضمن القروض المنتظمة .

٤ - المعالجة المحاسبية للعوائد على القروض غير المنتظمة ، والقواعد العامة لتكوين المخصص

يرجى الرجوع إلى القواعد الواردة بالبند أولاً قرين البندين (٤،٧) ذات العلاقة ص ١٣ ، ص ١٦ على التوالي .

ثالثاً : إدارة المخاطر الائتمانية وأسس تصنيف القروض الصغيرة للأنشطة الاقتصادية .

١- التعريف :

القروض الصغيرة هى تلك القروض الممنوحة من البنك للحرفيين وأصحاب المهن ومشروعات الشباب ، والمؤسسات التى لا يجاوز حجم أعمالها مليون جنيه .

٢- إدارة المخاطر الائتمانية

يراعى وضع السياسات الائتمانية بتقييم برامج القروض أخذاً في الاعتبار أسس وضوابط منح الائتمان وخاصة مايلي :-

أ- إعداد سياسة شاملة لبرامج القروض تتسم بالوضوح وتعتمد من مجلس إدارة البنك على أن تشمل بوجه خاص :

- السلطات والمسئوليات المرتبطة بمنح القروض .
- المستندات الخاصة بكل نوع من أنواع القروض بما في ذلك دراسة الجدوى المتعلقة بالمشروع المستهدف تمويله .
- الضوابط والحدود والضمانات الخاصة بكل نوع .

- ب- الاستعلام عن العميل من المصادر المختلفة أخذاً في الاعتبار السمعة ومدى الانتظام في السداد والوفاء بالتعهدات .
- ج- مدى تناسب اجمالى التسهيل الممنوح مع نشاط العميل .
- د- المتابعة الجيدة للائتمان الممنوح لكل عميل والتأكد من استخدامه فى الغرض الممنوح من اجله .
- هـ - توافر المتابعة للائتمان بعد المنح من خلال وظيفة متابعة الائتمان وكذا إدارة التفتيش الداخلى للتأكد من تنفيذ السياسات الموضوعه من قبل إدارة البنك وتنفيذ شروط الموافقات الائتمانية ورفع تقرير لإدارة البنك بأى ممارسات لاتتفق مع السياسة والشروط المشار اليها والإجراءات الواجب اتباعها .

٣- فئات التصنيف والمخصص الواجب التكوين :

يتم التصنيف وتكوين المخصص وفقاً لمايلي كحد أدنى :-

| قروض غير منتظمة | | | قروض منتظمة | شروط التصنيف |
|-----------------|------------------|-------------|-------------|----------------------|
| رديئة | مشكوك في تحصيلها | دون المستوى | | |
| اثنا عشر شهراً | تسعة أشهر | ستة أشهر | - | مدة التأخر فى السداد |
| %١٠٠ | %٥٠ | %٢٠ | %٣ | المخصص |

- ٤- المعالجة المحاسبية للعوائد على القروض غير المنتظمة ، الضمانات التى يعتد بها لدى تكوين المخصص ، والقواعد العامة لتكوين المخصص :

يرجى الرجوع إلى القواعد الواردة بالبند أولاً قرين البنود (٤ ، ٥ ، ٧) ذات العلاقة

ص ١٣ ، ١٤ ، ١٥ ، ١٦ على التوالى .